تشرين الثاني 2024 العدد رقم 81

ملخص سياسة عامة

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسِّطة في لبنان والتحوُّل في قطاع الطاقة

مارك أيّوب وأحمد دياب

منتدى البحوث الاقتصادية
ECONOMIC RESEARCH FORUM

IDRC · CRDI
International Development Research Centre
Centre de recherches pour le développement international

Canada

تمّ تنفيذ هذا العمل بتمويل من مركز أبحاث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا. الآراء الواردة هنا لا تمثل بالضرورة آراء مركز أبحاث التنمية الدولية أو مجلس أمناء المركز.

تُعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأثيرات الظواهر المناخية الشديدة، ونُدرة المياه، وسوء جَودة الهواء، فضلًا عن تدهور النُّظُم الإيكولوجية والصحّة العامة. ومع ذلك، لا تحظى هذه المخاطر بالاهتمام الكافي، في ظلّ الأزمات السياسيّة المستمرّة والانهيار المالي الذي تشهده بلدان عدّة، مثل لبنان، وسوريا، وليبيا، والسودان، وغيرها. ولحسن الحظّ، تتميز المنطقة بالإشعاع الشمسي العالي والرياح القوية، ما يسمح لها بالتحوّل إلى استخدام الطاقة المتجدّدة، التي لم تُستغلّ بشكلٍ كاملٍ حتّى الآن. لذا، ينبغي مناقشة تدابير التكيّف والتخفيف والتعاون الدولي بجديّة أكبر، في إطار أجندة شاملة للتحوّل في قطاع الطاقة، تلتزم دمجَ الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

في لبنان، على الرغم من تعهّدات الحكومة تجاه المؤتمرات الدولية بشأن تغيّر المناخ (مؤتمر الأطراف)، لا يزال يتعيّن التفكير في نهجٍ متكاملٍ للتحوّل في قطاع الطاقة، مدعومًا باستراتيجيّات قابلة للتنفيذ. لقد أدّت الأزمة الأخيرة متعدّدة الأبعاد التي تشهدها البلاد منذ عام 2019 إلى تفاقم القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تمثّل تحدّياتٍ ملحّة، ما أدّى إلى زيادة التعرّض لتأثيرات تغيّر المناخ. وفي ما يخصّ التحوّل في قطاع الطاقة، لا يزال صُنّاع السياسات يعملون بعقليّةٍ متقوقعة، ويفتقرون إلى نهجٍ شاملٍ للقطاع مع استمرار غياب الإصلاحات البُنيوية، الأمر الذي يُتيح المجال أمام المبادرات المحلية أو المجتمعية. وتزداد الحاجة إلى عملٍ بحثيٍّ يستند إلى المعايير الحالية، ويهدف إلى تطوير حلول محدّدة تتناسب مع السياق، مع نظرةٍ نقديةٍ للفرص المحتملة من القاعدة إلى الأعلى وأوجُه التآزر الاستراتيجي.

عن الكُتّاب

مارك أيّوب: باحث ومستشار في مجال سياسات الطاقة، وطالب دكتوراه في جامعة غالواي في إيرلندا. وهو أيضًا زميلٌ مُشارك في معهد عصام فارس التابع للجامعة الأميركية في بيروت، وزميلٌ سابق غير مُقيم مختصّ في شؤون الطاقة والمناخ في معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط. يتمحور عمله حول التأثير في عملية صنع السياسات من خلال البحث القائم على الأدلّة، بتركيزٍ خاصّ على لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أحمد دياب: اخصّائي في مجال الطاقة والتنمية، وفي رصيده خبرة واسعة في برامج التنمية وقطاع الطاقة. لديه خلفية في مجال الهندسة ودراسات الطاقة، ويتابع دراسته حاليًا بهدف الحصول على شهادة في علم الاجتماع.

يعرب المركز اللبناني للدراسات عن تقديره للمساهمات القيّمة التي قدمها كل من **علي طه ورشا عاقل** في إكمال ملخص السياسة العامة هذا. لقد كان دعمهما وخبرتهما أمرًا حيويًا لنجاح هذا المشروع.

ملحوظة: يستند ملخص السياسة العامة هذا إلى البيانات التي جُمِعَت في الفترة ما بين تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وتموز/يوليو 2024، والتي تعكس واقع حال الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ووجهات نظر أصحاب المصلحة في ذلك الوقت. المعلومات الواردة في هذا الملخص، وكذلك التوصيات المقترحة، لا تعكس بشكل كامل تأثير الدمار والنزوح المرتبطين بالنزاع الأخير.

بالنظر إلى هذه الخلفية، ونظرًا إلى أنّ الشركات المتناهية الصّغر والصغيرة والمتوسّطة تمثّل حوالى 95% من الشركات التجارية في لبنان, وتساهم بنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، تقدّم هذه الدراسة نهجاً متعدّد التخصّصات للتحقيق في دور الشركات المتناهية الصّغر والصغيرة والمتوسّطة في التحوّل الشامل في قطاع الطاقة، بما في ذلك كيفيّة تفاعل هذه الشركات مع المشهد الديناميكي للطاقة الذي يتأثّر بالاختلالات الإيكولوجيّة، والصدمات الخارجية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وتُظهِر النتائج أنّ وضع قطاع الطاقة في لبنان قد تفاقم بسبب عقودٍ من سوء الإدارة والتحدّيات الاقتصادية المستمرّة، الأمر الذي يعكس القضايا البُنيوية والاقتصادية الكلية التي عانتها البلاد على مرّ الأجيال. شهدَتْ مؤسّسة كهرباء لبنان، التي تُعدّ مرفقًا عامًا، حالةً من الانهيار التدريجي لعقود، حيث أصبح انقطاع الكهرباء وعدم المساواة في الوصول إليها أمرًا طبيعياً. دفعت هذه الحالة مختلف الشركات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسّطة إلى السعي لتعزيز استقلالها في قطاع الطاقة من خلال اعتماد تقنيّات الطاقة المتجدّدة، وخصوصًا الطاقة الشمسية.

وتبرز التحدّيات الرئيسية التي تواجهها هذه الشركات اليوم، مثل محدودية الوصول إلى التمويل، وارتفاع تكاليف التشغيل بسبب نقص الطاقة، والتعقيدات التنظيمية، وتأثير الاقتصاد غير الرسمي الذي يقوّض القدرة التنافسية للشركات الرسمية ويحدّ من عائدات الحكومة. وعلى الرغم من هذه التحدّيات، استفادت بعض الشركات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسّطة من الابتكار والتنويع لتجاوز الأزمة، ما أظهر مرونتها وقدرتها على التكيّف. وكمثالٍ على ذلك، ونتيجةً للطلب المتزايد على المنتجات المحليّة، أظهر قطاع الأغذية الزراعية إمكانات للنمو في خلال هذه الفترة الصعبة.

يهدف ملخص السياسة العامة هذا إلى تقديم توصيات ورؤى مبنيّة على الأدلة للجهات المعنية وصُنّاع السياسات من أجل دعم تعزيز دور الشركات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسّطة في التحوّل في قطاع الطاقة في لبنان. وتشمل هذه التوصيات:

- **توسيع نطاق الدعم لأنظمة الطاقة المتجدّدة الموزّعة:** ويتمثّل باعتماد عملية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتعزيز استخدام حلول الطاقة المتجدّدة الموزّعة، بالإضافة إلى تعزيز الوصول إلى التمويل والدعم الفني ومراقبة الجودة لمشاريع الطاقة المتجدّدة التي يقودها المجتمع.
- **تغيير الاستراتيجيات القائمة على القطاعات الجديدة التي تتمتّع بإمكانات النمو:** ويشمل ذلك تحويل التركيز من قطاعَي الخدمات والمالية إلى تمكين القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، والأغذية الزراعية، والسياحة، فضلًا عن تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، مع تمكين الاقتصاد الذكي مناخياً.
- **استعادة الثقة ومعالجة القطاع غير الرسمي:** يتعيّن على الاستراتيجيات الشاملة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي أن تتضمّن حوافز تضمن انتقال الشركات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسّطة إلى الصفة الرسمية من خلال استعادة الثقة بالمؤسّسات العامة، ومكافحة الفساد، وتعزيز المساءلة.

- **بناء القدرات في مجال تقييم مخاطر المناخ:** يتعيّن بناء القدرات المحلية من أجل تمكين كلّ من موظّفي القطاع العام والجهات الفاعلة التابعة للقطاع الخاص من تقييم مخاطر المناخ بصورةٍ واقعيةٍ ومراعاة التأثيرات المرتبطة بها في وضع الخطط المستقبلية.

المُقدّمة

تشكّل الجوانب المتعدّدة للتحوّل في قطاع الطاقة في لبنان أهميةً بالغة للنمو الاقتصادي، والاستدامة البيئية، والعدالة الاجتماعية في البلاد. يلخّص ملخّص السياسة العامة هذا نتائج دراسة حالة شاملة عن لبنان أُجريَت كجزء من مشروعٍ بحثيٍّ تحت عنوان 'دور الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام الشامل والعادل في سياق التحوّل في قطاع الطاقة النظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا'. ويهدف هذا المشروع، الذي يموّله مركز أبحاث التنمية الدولية، إلى تعزيز فهمنا للتحوّل في قطاع الطاقة في ستة بلدان ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على نحوٍ يُسهم في بناء وتعزيز سياسات استراتيجية قائمة على الأدلّة، تعالج تحدّيات الطاقة في المنطقة.

يكمن جوهر هذا البحث في الاعتراف بأنّ الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة تشكّل نبض الاقتصاد اللبناني. قبل أزمة عام 2019, شكّلت هذه الشركات محرّكات حاسمة لخلق فرص العمل, والتنويع الاقتصادي, والتماسك الاجتماعي, إذ تضمّ أكثر من 90% من الشركات التجارية في لبنان, وتُسهم بنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد[1]. ومع ذلك، واجهَتْ ضغوطاً متزايدةً بسبب استمرار التباطؤ الاقتصادي، إلى جانب مخاطر تغيّر المناخ، وتزايد فجوة المهارات، والوصول المحدود إلى السوق، والصعوبات المرتبطة بتوافر إمدادات الكهرباء بأسعار مقبولة.

آنذاك، كان على الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة التعامل مع جائحة كوفيد-19، وانفجار مرفأ بيروت، وتداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا، فضلًا عن الانهيار الاقتصادي والأزمة السياسية المرافقة. وعلى الرغم من كلّ ما سبق ذكره، أثبتت بعض الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة في لبنان قدرتها على التكيّف بشكلٍ ملحوظٍ في مواجهة الأزمات، وكان هذا الصمود واضحاً في استراتيجياتها المتنوّعة للبقاء والنمو. ميّزت الأدبيات[2] القائمة بين الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة 'المزدهرة'، ومنها 'المتحوّلة'. وذكرت أنّ الشركات المتحوّلة لجأت إلى الابتكار كفرصة أخيرة لإنقاذ شركتها، غير أنّها تفتقر إلى القدرة المسبقة أو الاستراتيجية أو المعرفة أو رأسمال لجعل ابتكارها ناجحاً. في المقابل، تمكّنت الشركات المزدهرة من الاستفادة من الأزمة لمحاولة استبدال الواردات وتقديم الخدمات أو المنتجات التي تُعدّ أولويّة في أثناء الأزمات.

كذلك كان الابتكار سلاحاً رئيسياً في يدها. ووفقًا لوزارة الاقتصاد والتجارة، سُجّلت حوالى 3350 علامة تجارية في عام 2021 وحده، ما يشير إلى مستوى صحّي من الابتكار في هذا القطاع[3]. في إحدى الدراسات، قدّم حوالى 28% و36% من

1 فرّان ع. وفوّاز م، 'دور الشركات الصغيرة والمتوسّطة في الاقتصاد اللبناني' (موقع ريسيرش غيت، 27 أيلول/سبتمبر 2018).

2 ميرسي كوربس (2022)، كيف يمكن للشركات الصغيرة أن تتأقلم في مواجهة مختلف الأزمات في لبنان؟

3 وفقًا لمقابلة أُجريَت مع وزارة الاقتصاد والتجارة (وزارة الاقتصاد والتجارة/MoET المحاور 12, 2024).

الشركات منتجات وخدمات جديدة تمامًا أو محسّنة[4]. على سبيل المثال، شهد قطاع الأغذية الزراعية تكييف الشركات خطوط منتجاتها لتتناسب أكثر مع ظروف السوق المتغيّرة. وبالمثل، حوّل قطاع السياحة تركيزه لجذب شرائح جديدة من العملاء، مثل السيّاح المحليين والعاملين عن بُعد الذين يبحثون عن أماكن عمل بديلة.

وبحسب أحدث تقرير صادر عن البنك الدولي حول تغيّر المناخ والتنمية[5]، لا يزال قطاع الطاقة في لبنان 'أكبر عائق على اقتصاده وبيئته'، ويشكّل أحد أثقل التحدّيات التي تواجهها الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة، ولا يمكن النظر إلى نموّها بمعزلٍ عن مثل هذه الحقائق. ومن خلال دراسة التفاعل بين الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة ومشهد الطاقة المتطوّر، يسلّط البحث الضوء على التحدّيات والفرص التي تواجهها هذه الشركات في التكيّف مع بيئة سريعة التغيّر والتحوّل إلى مصادر طاقة أنظف وأكثر خضرة.

المنهجيّة المُتّبعة

تتّبع هذه الدراسة نهجًا متعدّد التخصّصات يلجأ إلى تحليل البيانات بطرق مختلطة لتوليد معلومات قيّمة من شأنها أن تمنحنا فهمًا أوضح لحالة الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة، ودورها في التحوّل المستدام والأكثر عدالة في قطاع الطاقة. من الناحية الكميّة، وضمن نطاق وطني، أُجري مسح على مستوى الشركة شمل 804 شركات متناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة بدءًا من أوائل عام 2024 بهدف استخراج المعلومات المتعلّقة باستهلاك الطاقة للشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة وأنشطتها الاقتصادية وأدائها، بالإضافة إلى القوى العاملة التي توظّفها. أُجري كلّ من المقابلات الهاتفية بمساعدة الحاسوب (CATI) (699 مستجيبًا)، والمقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب (CAPI) (105 مستجيبين) في أثناء إجراء المسح.

وقد استُكمل العمل الأخير بصورة نوعية من خلال إجراء 24 مقابلة مع مقدّمي معلومات رئيسيين (موظفين عموميين)، وممثّلين عن المنظّمات المحلية والدولية، فضلًا عن خبراء الصناعة في قطاع الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، نُظّمت خمسة نقاشات لمجموعات التركيز، بما في ذلك اثنان مع ممثّلي الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة. كذلك جرت مراجعة المصادر الثانوية الإضافية التي تتضمّن المنشورات الحكومية الرسمية والأدبيات العلمية المنتمية إلى أحدث الأبحاث التي أُجريت محليًا وإقليميًا ودوليًا.

النتائج

نتائج المسح

أسفر المسح الكميّ عن نتائج حول الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة في لبنان ودورها في التحوّل في قطاع الطاقة. ومن بين العيّنة التي شملها المسح، بلغ إجماليّ عدد الموظّفين في الشركات المتناهية الصِّغَر ثلاثة موظّفين، وتسعة موظّفين في الشركات الصغيرة، و43 موظّفًا في الشركات المتوسّطة. ويوظّف نحو 32% من الشركات التي شملها المسح مديرات أو مالكات، حيث تمتلك الشركات المتوسّطة الحصّة الأكبر. كذلك لوحظ بصورةٍ إجمالية ضمّ الشركات

4 عطية (2022)، ريادة الأعمال والمرونة في أوقات الأزمات: حالة الشركات الصغيرة والمتوسّطة في لبنان.

5 البنك الدولي (2024)، تقرير لبنان حول المناخ والتنمية. مستودع المعارف المفتوح (worldbank.org).

المتوسّطة أكبر عدد من العاملات بدوام كامل، فضلًا عن أكبر عدد من المهنيّين الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا.

وأبرزت نتائج المسح محدوديّة الدعم المالي من خلال القروض أو المنح، إذ لم تتلقّ سوى 2% من الشركات التي شملها المسح مساعدات في خلال السنوات الخمس الماضية, حصلت على نصفها في عام 2023. ومع ذلك, أعربت 67% من الشركات التي شملها المسح, والتي لم تتلقَّ تمويلًا, عن اهتمامها بالتقدّم بطلب للحصول على التمويل, إذا كان متاحًا. وفي ما يتعلّق بالوعي بشأن فرص المنح, علم 15% من المشاركين جميعهم بمثل هذه الفرص.

وعلى مستوى استهلاك الطاقة، بلغت نسبة الشركات المشمولة في المسح التي تحتاج إلى ثماني ساعات على الأقل من الطاقة يوميًا 24%، بينما بلغت نسبة الشركات التي تحتاج إلى إمدادات الكهرباء على مدار الساعة (خصوصًا في قطاعات الأغذية والمشروبات، والرعاية الصحيّة، والخدمات الطبية) 18%. وبالنسبة إلى ما يزيد على 70% من هذه الشركات, يبلغ الاستهلاك ذروته عادةً بين الساعة 10 صباحًا و2 ظهرًا. وبسبب الكهرباء غير الموثوقة التي توفّرها المرافق، لجأت الشركات إلى مصادر بديلة لتلبية احتياجاتها من الكهرباء. بينما كانت غالبية الشركات التي شملها المسح (91%) متّصلة بالمرافق المملوكة للدولة, كانت 62% منها متّصلة أيضًا بشبكة مولّدات خاصّة/اشتراك. وكان لدى 36% منها مولّدات, و35% منها أنظمة تخزين بطّاريات، و24% منها أنظمة طاقة شمسية مثبتة.

ومن بين المجموعة الأخيرة، أفادت 70% من هذه الشركات بأنّها راضية تمامًا عن نظام الطاقة الشمسية, فيما أفادت 2% منها فقط بأنّها غير راضية عن ذلك, إلى جانب 29% من الشركات الراضية. وفي ما يتعلّق برغبتها في توسيع نطاق أنظمة الطاقة الحالية لديها, أعربت 39% من هذه الشركات عن عدم اهتمامها بهذا الأمر، ونسبت ذلك إلى القيود المكانية الحالية أو تكاليف رأس المال المرتفعة.

نقاشات مجموعات التركيز ومقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين

استُكمل المسح من طريق إجراء 24 مقابلة مع مقدّمي معلومات رئيسيين وخمسة نقاشات مع مجموعات التركيز. غطّت نقاشات مجموعات التركيز ثلاثة مشاريع صغيرة للطاقة الشمسية تابعة للبلديات (بلدية كفرمشكي، وبلدية بعلول، وبلدية بشمزين)، وشركات متناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة العاملة في قطاع الأغذية الزراعية، وشركات متناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة الرائدة في قطاع الطاقة المتجدّدة وكفاءة الطاقة.

على الصعيد البلدي، تدخّلت بلديات عدة من مختلف أنحاء لبنان لسدّ الفجوة الناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي المستمر. وقد ثبّتت هذه البلديات أنظمة الطاقة المتجدّدة الموزّعة (الطاقة الشمسية أساسًا) في ولاياتها القضائية، وبرزت كجهات فاعلة رئيسيّة في التحوّل التصاعدي في قطاع الطاقة في لبنان. وشدّدت نقاشات مجموعات التركيز على الدور الأساسي للبلديات في إدارة المشاريع والإشراف على تنفيذها، وفي العمل أيضًا كوسيط بين السكان والجهات المعنية المختلفة، بما في ذلك وكالات التمويل الدولية، والإدارات العامة المركزية، والشركات الخاصّة المحلية، ومجتمعات المُغتربين، ومنظّمات المجتمع المدني.

وقد لوحظ أنّ الافتقار إلى التمويل الإضافي يشكّل عقبةً رئيسيةً أمام توسيع مشاريع البنية التحتية هذه وصيانتها. في إحدى البلديات التي شملتها الدراسة، ذكر المشاركون الاعتماد على مساعدات الجهات المانحة والمُغتربين بسبب نقص التمويل وانخفاض إيرادات البلدية. واستفادت الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة من هذه المشاريع، من خلال توفير إمدادات كهرباء موثوقة وبأسعار معقولة، وإحياء الشركات التي تقيّدت أنشطتها بسبب العجز الشديد في الطاقة. على الرغم من أنّ مشاريع الشبكة الصغيرة هذه لم تتمكّن من خلق فرص عمل مباشرة، إلا أنّها أظهرت إمكانية خلق فرص عمل متنوّعة في حال توسُّع نطاقها (الفنيون، وخدمة العملاء، والأدوار الإدارية).

بالنسبة إلى الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة العاملة في قطاعَي الطاقة المتجدّدة وكفاءة الطاقة، فإنّ غياب الدعم الحكومي جعل تقنيّات الطاقة المتجدّدة وكفاءة الطاقة باهظة الثمن بالنسبة إلى مختلف الشركات في البيئة الاجتماعية والاقتصادية الحالية. وكشف المشاركون أنّ عدم تطبيق معايير مراقبة الجودة أدّى إلى دخول المعدّات المعاد تدويرها، ما يشكّل مخاطر تتعلّق بالسلامة ويقوّض ثقة المستهلك. إنّ الشركات التجارية ذات المؤهلات العالية ومستويات الخبرة والعاملة في قطاع الطاقة المتجدّدة وكفاءة الطاقة توضع في منافسة غير متكافئة مع الشركات الجديدة التي تأسّست في خلال الأزمة. ومع ذلك، أقرّ المشاركون بالفعّالية من حيث التكلفة والاستقرار الذي يوفّره نظام الطاقة المتجدّدة. ولوحظ أنّ بعض الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة شهدت التخلّص التدريجي من فواتير الكهرباء، فيما لاحظت شركات أخرى انخفاضًا يصل إلى 40% في تكاليف التشغيل، ما يدلّ على الجدوى الاقتصادية للطاقة المتجدّدة للشركات.

وقد أجبرت النفقات الرأسمالية المرتفعة والافتقار إلى القدرة على الحصول على قروض مصرفية أو دعم حكومي عددًا كبيرًا من أصحاب الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة على الاعتماد على الموارد الشخصية أو التمويل المحدود لدعم هذه المشاريع مالياً، فيما واجهت المشاريع التي تكافح من أجل توفير التمويل أو تكاليف التركيب عوائق تنافسية. وفي ما يتعلّق بتدابير كفاءة الطاقة، فقد أعاق التنفيذ الفعّال لمعايير كفاءة الطاقة في المباني بسبب ضعف التنفيذ، والتطبيق غير المتّسق، والوعي المحدود، والتكاليف المرتفعة؛ ومع ذلك، شهد المستجيبون تخفيضات كبيرة في التكاليف من خلال اعتماد تدابير كفاءة الطاقة، مع اختلاف التخفيضات حسب عوامل مثل معايير البناء، والموقع، والمعدّات.

أمّا بالنسبة إلى شركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة العاملة في قطاع الأغذية الزراعية، فقد أصبحت المنتجات المحلية أكثر جاذبية، على الرغم من التباطؤ الاقتصادي والتضخّم المفرط، إذ استفادت هذه الشركات من انخفاض تكاليف الإنتاج والتشغيل. وعلى الرغم من نموّ إمكانات التصدير أيضًا، إلا أنّ هذه الشركات واجهت تحدّيات تتعلّق بحجمها الصغير، فضلًا عن الافتقار إلى المعرفة الكافية بالمعايير الدولية وشهادات الجودة. وأفاد المستجيبون بأنّ إلغاء الدعم أدّى إلى تزايد تكاليف الطاقة، ما دفع الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة إلى اللجوء إلى استراتيجيات التكيّف التي تنطوي على الاستثمار في الطاقة

المتجدّدة، واستخدام تطبيقات مراقبة الطاقة، بالإضافة إلى تدابير الحفاظ على المياه. واعتُبر الدور المهم الذي تؤديه منظّمات التنمية في توفير التدريب والمساعدة أمرًا ضروريًا، إلا أنّ هذا الدعم انخفض بسبب زيادة المنافسة في القطاع. وقد ارتبطت الحاجة إلى خيارات تمويل أفضل بالحاجة إلى زيادة الأتمتة والاستثمارات في الحلول الموفّرة للطاقة.

وعلى الرغم من أنّ أزمة الطاقة أدّت إلى ازدهار تركيب الطاقة الشمسية الموزّعة على أسطح المنازل، إلا أنّها عانت مشاكل مثل الافتقار إلى خيارات التمويل، والقيود المكانية، ونقص الموظّفين المهرة، والمعدّات دون المستوى المطلوب التي قامت شركات غير مؤهّلة بتثبيتها. كذلك تميّزت عملية التحوّل في قطاع الطاقة في لبنان بالمبادرات التي تقودها المجتمعات المحلية والتي تركّز على تمكين المرأة والشباب. وبصرف النظر عن التأثير والفوائد الناجمة عن هذه المبادرات، ورغم خلق التحوّل في قطاع الطاقة لبعض الفرص، لا يبدو أنّ تغييرًا قد شكّل الاختلالات المترسخة بين الجنسين على مستوى القوى العاملة الإجمالية وقيادة قطاع الطاقة نفسه حتى الآن.

لا يزال المنحى التصاعدي الذي يسلكه القطاع غير الرسمي يشكّل تحدّيًا كبيرًا للشركات لأنّه يقوّض القدرة التنافسية للشركات الرسمية المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة ويقلّل من إيرادات الدولة.

المُناقشات والتوصيات

يقفُ لبنان اليوم عند منعطفٍ حرجٍ في ما يتعلّق بمسار التحوّل في قطاع الطاقة، وبالتالي الدور الذي يمكن أن تؤدّيه الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة في هذا المستقبل. ستؤثّر القرارات السياسية المتّخذة اليوم بالمنحى الذي ستسلكه البلاد لمدّة عقدٍ من الزمان على الأقل. ومن بين الدروس الرئيسية المُستفادة من الأزمة المستمرّة، نذكر الحاجة إلى تعزيز القطاعات الإنتاجية، والتصنيع والزراعة، بهدف تأدية دور اقتصادي أكبر. إنّ تعزيز الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة، وتمكين البيئة المناسبة لها للابتكار، يقع في هذا الاتجاه. وعلى الرغم من أنّ بعض هذه الشركات كانت قادرة على إيجاد بعض الفرص للنمو في خلال الأزمة، إلا أنّ الفوائد المتراكمة تلاشت مع استمرار التضخّم المفرط. وبالتالي، لن تؤدّي بيئة الأعمال الحالية دورًا داعمًا، ولن تخلق فرصًا مستدامة.

تمثّل العمل في سيناريو الأزمة بالاتّجاه السائد لدى أغلب الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة في لبنان. ويُعدّ الاقتصاد السياسي للبلاد، ومنحاها الفريد من التنمية بعد الحرب الأهلية، جزءًا من الأسباب الرئيسية للصعوبات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تعيشها المؤسسات كجزء من النمط 'العادي' لعملها. ويمثّل كلّ من القطاع المصرفي، والعقاري، والخدماتي المجالات الرئيسية للتنمية في خلال تلك الفترة (قبل عام 2019)، مع التركيز على توسيع القطاع الخاص ودمجه في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدّى إلى زيادة الظلم الاجتماعي-الاقتصادي، مع ازدياد استفادة السياسات من النُّخب السياسية والاقتصادية للمجتمعات الطائفية من خلال مختلف مشاريع الخصخصة والتخصيص الزبائني لعقود الدولة.

وتشمل أبرز هذه القضايا السياق الاقتصادي الكلي الذي يوفّر فرصًا قليلة للازدهار، وفجوة كبيرة في المهارات، والوصول المحدود إلى الائتمان، والخدمات الحكومية غير الكافية، والبنية الأساسية غير الموثوقة، وصعوبة ممارسة الأعمال التجارية (التسجيل، والضرائب، والتأمين، والاقتصاد غير الرسمي)، والوصول المحدود إلى السوق العالمية، والضعف في مواجهة الأحداث المناخية أو الأزمة الاجتماعية المستمرّة. وفي هذا السياق، اعتُبرت منظّمات التنمية الدولية، ودعم الشتات والمغتربين، إلى جانب عدد قليل من السياسات الحكومية (دعم الشركات الناشئة/الحاضنات، واستراتيجيات تنمية الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة من قبل الوزارات المحلية، وغيرها)، ذات أهمية قصوى لبقاء العديد من الشركات واستمراريتها، حتى في مواجهة التحدّيات البُنيوية.

وقد تفاقمت هذه التحدّيات البنيوية والاقتصادية الكلية بسبب الأزمة الاقتصادية والمصرفية، وجائحة كوفيد-19، والنزاع بين روسيا وأوكرانيا، الأمر الذي لم يؤدِّ إلى تفاقم الصعوبات القائمة فحسب، بل أدّى أيضًا إلى تقليص الجهود الحكومية والحكومية الدولية التي كانت أساسية لاستدامة القطاع.

وتؤكّد نتائج البحث مدى أهمية الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة في التحوّل في قطاع الطاقة النظيفة. ومن شأن إشراك الشركات المذكورة كشركاء نشطين في عملية التحوّل، أن يمكّن لبنان من إطلاق العنان لروح المبادرة الكاملة لهذه الشركات، وقدرتها الإبداعية، ومرونتها لتحقيق نموّ اقتصادي قوي وخلق فرص العمل والتنمية المستدامة بيئيًا. ونتيجةً لذلك، أصبح من الواضح أن تعزيز الإطار التنظيمي، وخلق نماذج تمويل مبتكرة تلبي احتياجات الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة على وجه الخصوص، وزيادة القوى العاملة الماهرة من خلال الاستثمار في برامج التدريب وبناء القدرات، وتمكين الشباب وزيادة تبادل المعرفة، وتعزيز التعاون بين هذه الشركات وخارجها مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية، كلها قضايا سياسية رئيسية يجب معالجتها بإلحاح أكبر من حقبة ما قبل الأزمة.

ومع ذلك، ينبغي لهذه الأدوات السياسية أن تأخذ بالاعتبار أيضًا الحقائق الناشئة الحالية، فضلًا عن وضع لبنان في السياق الأوسع للتحوّل في قطاع الطاقة الذي يحدث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالتالي، تستند هذه الدراسة إلى الأبحاث القائمة وتكملها باقتراح تدابير استراتيجية من شأنها أن تساهم في تطوير الاتّساق بين الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة ومشهد الطاقة الحالي في لبنان.

- **توسيع نطاق الدعم لأنظمة الطاقة المتجدّدة الموزّعة**

على الرغم من أنّ المشاريع البلديّة الموزّعة قدّمت مثالًا رائعًا على العمليّات التي تقودها المجتمعات المحلية، تحتاج السياسات الداعمة لمثل هذه المبادرات إلى التوسّع في النطاق من أجل توفير التمويل الكافي، والمساعدة الفنية، ومراقبة الجودة والرصد، وإقامة الشراكات بين الشركات المحلية والسكان. ومع أنّ قانون إنتاج الطاقة المتجدّدة الموزّعة المعتمد يشكّل خطوةً في الاتّجاه الصحيح، إلا أنّه لا يكفي وحده لدعم عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الشاملة.

- **تغيير الاستراتيجيات المُتّبعة**

يُعدّ التحوّل الاستراتيجي من قطاعَي الخدمات والمالية إلى قطاعات أكثر إنتاجية في مسار ذكي مناخيًا، أمرًا بالغ الأهمية من خلال تمكين القطاعات الصناعية والزراعية، والزراعية الغذائية، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات. وتحتاج هذه القطاعات إلى الاستفادة من المعرفة الحالية والسعي للتعاون بين القطاعات المختلفة، وخصوصًا في مجالات التحوّل الرقمي واعتماد التكنولوجيا.

- **استعادة الثقة والتعامل مع القطاع غير الرسمي**

لا يمكن تصوّر تهيئة البيئة المناسبة لنموّ مستدام للشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة في لبنان في ظلّ الظروف غير الطبيعية الحالية التي تمرّ بها البلاد منذ الانهيار الاقتصادي. ويُعدّ حلّ القضايا الاقتصادية الكلية الرئيسية أمرًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار، وضمان وضع المالية العامة على مسار مستقرّ، وتجنّب التوصّل إلى مزيدٍ من الحلول المؤقّتة التي تؤخّر ببساطة أي نوع من الحلول الحقيقية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون إعادة هيكلة القطاع المصرفي على رأس الأولويّات، من أجل استعادة الثقة وفتح مسارات مستقبلية للتمويل الأخضر وفرص الاستثمار، والبدء بالتخطيط للانتقال الأخضر المستدام والمرن.

علاوةً على ذلك، يشكّل التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي أولويّةً أخرى لكلّ من الحكومة وأصحاب الشركات. ونظرًا للتأثير السلبي الواضح الذي يخلّفه الاقتصاد غير الرسمي على كلّ من إيرادات الحكومة والقطاع الرسمي الذي يضمّ الشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة (بسبب المنافسة غير المشروعة)[6]، فإنّ معالجة هذا الأمر باستخدام آلات تنظيمية استراتيجية من شأنه أن يخلق فوائد ذات أرباح متعدّدة للاقتصاد الكلي. قد يكون من بين التطبيقات خلق حوافز للشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة للانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، مثل الإعفاءات الضريبية للشركات المتناهية الصِّغَر، وتوفير سهولة الوصول إلى مرافق الائتمان الرسمية، وزيادة الوصول إلى الأسواق الرسمية للمنتجات والخدمات، وخلق فرص التواصل والمنصّات للشركات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسّطة للتواصل مع الشركات الرسمية، والهيئات الحكومية، والجهات المعنية الأخرى. ومن المهم ملاحظة أنّ الوظائف في القطاع غير الرسمي لا تتمتّع بالحماية نفسها التي تتمتّع بها الوظائف الأخرى، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالنساء والشباب.

- **بناء القدرة على تقييم مخاطر المناخ**

وبعيدًا عن الاعتبارات الاقتصادية الكلية والقطاع المصرفي، من الضروري أن نأخذ في الحسبان تأثير المناخ في الاقتصاد ككل وفي القطاعات الفردية التي لا تزال مهملة. ومن الضروري أيضًا بناء القدرات المحلية من أجل تمكين كل من موظّفي القطاع العام والجهات الفاعلة التابعة للقطاع الخاص من تقييم مخاطر المناخ على نحوٍ واقعي ومراعاة التأثيرات المرتبطة بها في وضع الخطط المستقبلية.

6 لبنان هو أحد البلدان القليلة جدًا التي لا تضمّ قانونًا للمنافسة.

LCPS

حول ملخص السياسة العامة
ملخص السياسة العامة هو منشورة قصيرة تصدر بشكل منتظم عن المركز اللبناني للدراسات تحلل مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية وتقدم توصيات في السياسات العامة لشريحة واسعة من صناع القرار والجمهور بوجه عام.

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسّس المركز اللبناني للدراسات عام 1989، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

للإتصال بنا
المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 55-215، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: 799301 1 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org